



الشيخ د. محمد الصباح متوسلاً منذ الصباح وكوثر الجوعان ود. معصومة المبارك ود. سلوى الجسار والحضور في اللقاء

معهد المرأة للتنمية والتدريب افتتح منتداه «التنمية في الكويت.. الأبعاد والتحديات»

محمد الصباح: الكويت أكثر الدول الخليجية فساداً وسنواجه عجزاً يبلغ 100 مليار دينار في 2030 حال استمرت السياسة المالية المنفلتة للدولة

آدم خليفة

أعلن الشيخ د. محمد الصباح أن الخليجية فساداً حسب مؤشرات الفساد المرصودة. منتدى «التنمية في الكويت.. الأبعاد والتحديات» صباح امس، والذي ينظمه معهد المرأة للتنمية والتدريب في المكتبة الوطنية بحضور عدد من السفراء والشخصيات النسائية البارزة، ان الجدل يعتبر ظاهرة صحية، إلا ان هناك جدليات في التنمية لا تجد توافقاً مجتمعياً حولها ومنها هل التنمية للجيل الحاضر أم لجيل المستقبل من ناحية توزيع الثروة أو خلق الثروة، أما الجدلية الثانية فهي تتساءل عن من الريادة هل للقطاع الخاص أم للقطاع الحكومي؟ في حين ان الجدلية الثالثة تتحدث عن النمو الاقتصادي وعلاقته بالعدالة الاجتماعية.



الشيخ د. محمد الصباح متحدثاً في المؤتمر

الكويت تعتبر من أقل دول الخليج في معدل الاستثمار المحلي الإجمالي.. و20 دولاراً معدلاً الاستهلاك الحكومي للفرد يومياً

مساهمة القطاع الخاص في توليد الدخل غير النفطية من أقل المساهمات خليجياً

الكويت تراجعت في مؤشر التنافسية العلمية واحتلت المركز الأخير في عام 2012 بين دول الخليج

الجوعان: نجاح الخطط يحتاج إلى رقابة ذات محالب وأنياب إيجابية

ان الاستهلاك الحكومي للفرد في اليوم البحرين يصل إلى 9,2 دولارات، والسعودية إلى 13,5 دولارا، وعمان 11 دولارا، وقطر إلى 40 دولارا، فيما يصل بالكويت إلى 20 دولاراً للفرد.

وتابع: بالإمكان رؤية هذا النمط الاستهلاكي الخطير على مستقبل أجيالنا المقبلة من خلال مقارنة الكويت في محيطها الإقليمي، لاسيما ان نصيب الفرد في الكويت من الاستهلاك الحكومي أكثر من ضعف المعدل في الإمارات والبحرين وأكثر من 50٪ من السعودية و80٪ عن عمان، ولا توجد سوى قطر والتي تتفوق على الكويت في ذلك.

ولتكر ان الكويت تعتبر من أقل دول الخليج في معدل الاستثمار المحلي الإجمالي، فالنسبة لقطر فهي أعلى بمقدار 125٪ من معدل الاستثمار في الكويت، وكذلك البحرين أعلى من معدل استثمارنا بنسبة 30٪.

وبين ان الجدلية الثانية التي لا تجد اتفاقاً في المجتمع هي حول من الريادة هل للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي، بمعنى من يجب ان يدير عجلة التنمية هل قوى السوق الحر أو قوى السلطات الدستورية المتمثلة في الحكومة والبرلمان؟

وذكر د. الصباح ان الإخفاق يرجع لعدم التوافق على الأسس الفلسفية لبناء هوية الكويت، قائلًا: واضح ان هناك أزمة هوية اقتصادية في المجتمع وسياسة بالدرجة الأولى.

وأوضح ان إطلاق قوى السوق الحر تعني إطلاق روح الإبداع والمبادرة والمنافسة، او كما وصفها الاقتصادي الأميركي شيوم بيتر بقوى التدمير الخلاق، وهي تدمير مراكز الاحتكارات الاقتصادية وتدمير أنماط الإنتاج البالية وتدمير مراكز القوى المختبئة وراء جدران الحماية الحكومية إما بحماية جمركية أو دعم أو بشراء مباشر دون منافسة.

وبين انه في الوقت الذي تفرس فيه قوى السوق للمواطنين سلم الارتفاع إلى الأعلى عبر المنافسة والإبداع فان دور الدولة يصبح حيوي في توفير شبكة الأمان لكل من يفشل ويسقط من أعلى هذا السلم، وقال ان التخصص لا تعني شيء إذا انحصرت في نقل ملكية النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإنما تكمن في ديناميكية التخصصية تغيير أنماط الإنتاج القديمة لصالح أنماط أكثر إبداعاً وكفاءة وفردية.

وكشف د. الصباح ان مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطية

من ناحيتها، اكدت رئيسة معهد المرأة للتنمية والتدريب المحامية كوثر الجوعان ان نجاح أي خطة يتطلب توافر رقابة ذات محالب وأنياب إيجابية فضلاً عن قيام الحكومة بجراحة استثنائية في نطاق القياديين في الدولة من لا تتوافر فيهم مقومات الأخذ بالخطة والقدرة على التنفيذ ولتمكن الشباب بفكرة الجديد ليعطي بلده قبل ان ينفذ صبره.

واوضحت الجوعان ان القضية التنموية تعد واحدة من أهم قضايا المجتمع بل تعد قضية القضايا الحاضرة والمستقبلية، موضحة ان المشاريع التنموية تحتاج الى كفاءات وخطط وبرامج مدروسة للقضاء على الضعف التراكمي الذي ينقل من حكومة لأخرى ما لم تتخذ الخطوات اللازمة لوقف الضعف.

واشارت الجوعان الى ان اكبر المعوقات التي تواجه التنمية في الكويت تلك المتعلقة بمصادر الدخل حيث يشكل النفط 95٪ من دخل الدولة، وقد ادركت الدول الصناعية منذ السبعينيات خطورة الاعتماد على مصدر واحد للطاقة واخذوا يبحثون عن البدائل ونحن لا نزال نعتمد على النفط كمصدر وحيد اساسي وتفترق الدولة بسلطتها التشريعية والتنفيذية في صراعات هامة دون بحث هذه المشكلة بشكل جدي.

ولفتت الجوعان الى ما كشف عنه التقرير الوطني للتنمية البشرية عن الانحياز التنموي في الكويت والذي يشكل أزمة حقيقية تعترض كل الجهود والخطط الرسمية الهادفة الى تطوير عملية التنمية في البلاد، فقد اشار التقرير الى اهم اسباب انخفاض الانجاز التنموي في البلاد والسبب يعود الى ضعف أداء النظام التعليمي وضعف تحصيل الطالب في المرحلة التأسيسية، كما ان يتفق مع كلفة الطالب بالمرحلة الابتدائية التي تبلغ قرابة 10 آلاف دولار، فضلاً عن ارتفاع نسب التسرب والتسرب الدراسي وهي احدي اهم المشكلات التي تواجه التعليم في الكويت حيث وصلت الى مستويات مرتفعة نسبياً نظراً بان هناك مشكلة كبيرة قد تواجه النظام التعليمي في الكويت حيث نسبة الرسوم في المرحلة الثانوية وصلت الى 7,9٪ اما نسبة التسرب المنخفضة في المرحلة الثانوية فقد وصلت عند الذكور 15٪ والإناث 8٪ بالإضافة الى ضعف معايير جودة التعليم وقصور الخدمات التعليمية وضعف القيادات المدرسية وضعف إعداد المعلمين وتأهيلهم وقلة ساعات العمل المدرسي مقارنة بالمتاح في دول أخرى وهي تشكل إحدى معوقات أزمة التعليم في الكويت.

واللافت في هذا التقرير الحكومي ان هناك مسؤولين رفيعي المستوى كرسوا ظاهراً ما يسمى في المجتمع المحلي بقضية القرارات الانتخابية ويتلخص الحال في واقعة صدور مجموعة من القرارات الخاصة بالتعيينات قام بها مجموعة من الوزراء النواب لاعتبارات شخصية وانتخابية، حيث ساهم ذلك في التأثير السلبي على التنمية في البلاد.

الصباح: سنحقق المستحيل لتغيير نظرة المجتمع إلى التنمية

اكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصباح في تصريح للصحافيين على هامش المنتدى ان الوزارة تسعى جاهدة لمحاكاة طموح أفراد المجتمع بجميع أطيافه وتحقيق

المستحيل لتغيير نظرة جميع أفراد المجتمع إلى التخطيط والتنمية، متابعة: ويجهد جميع أفراد المجتمع المدني سنصل إلى الطموح الذي نرجوه.

معصومة: نعيش في الكويت حالة إحباط



د. معصومة المبارك ود. محمد الرميحي خلال الندوة

متابعاً: لكن حتى الآن ما لدينا هو إنفاق مالي حقق بعض الأهداف ولكن فشل في تحقيق التوافق سواء في الإدارة أو الإرادة، فعلى سبيل المثال الكويت تمتلك اطباء اكفاء ولكن لا توجد مؤسسات صحية بالمعنى المؤسسي وهناك اساتذة اكفاء ولكن لا توجد مؤسسات تعليمية، وبالتالي فإن الاشكالية تعود لغياب المؤسسات.

وأشار الرميحي إلى ان هناك تراكمات ثقافية اجتماعياً موروثاً ويلعب دور في العملية التنموية ويعطل التفاعل بين الهويات بطريقة صحية، موضحة أننا مازلنا نفهم التنوع على انه مصدر شقاق ولا نفهمه بأنه مصدر قوة. وتحدث الرميحي عن غياب المرأة وعدم تمكنها الصحي وليس الشكلي في المشاركة في نشاطات المجتمع على وجه المساواة وعلى قاعدة الكفاءة ساهم في تحقيق قطاع واسع من المجتمع بالإضافة إلى تدهور الإدارة إلى حد العجز في تقديم أبسط الخدمات والحرمان المجتمعي من حق الانتفاع غير المشروط بمعنى آخر تحقيق المساواة المطلقة في الانتفاع بالخدمات، بدوره، شدد رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط على رشيد ان التنمية هي اعم نشاط لمستقبل الدولة، موضحة ان الإشكالية تتلخص في أننا دولة ديمقراطية ودولة مؤسسات يحكمها دستور وهناك مجلس أمة يعبر عن رأي الشعب ولكن في اغلب الأحيان تتداخل المصالح الشخصية للنواب فيما يطمح إليه الشعب.

ولفت رشيد إلى انه في أي جو ديمقراطي لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تكون الحكومة هي من تقود التنمية بنجاح وبالتالي فإن هيمنة الدولة على الجزء الأكبر من الجهود المنظمة المبذولة من المجتمع لحشد الطاقات والامكانيات والموارد لتحقيق سعادة الانسان واستقراره المجتمعي.

وتحدث الرميحي عن التنمية البشرية، موضحة انه لم تعد هناك فواصل كثيرة في الثقافات المختلفة عن أنماط التنمية، لافتاً إلى ان التنمية لها وجه إنساني وتعتمد على التنمية البشرية من أجل صون كرامة الإنسان.

واكد الرميحي ان التنمية لا تكتمل إلا بشقها الاقتصادي ولا تستقر إلا بشقها الاجتماعي ولا تعتمد إلا على انسان مؤهل ذي كفاءة مشيراً إلى ان ميزانية الكويت الأخيرة بلغت 17 مليار دينار، متساءلاً: لماذا لا نتحقق التنمية في خصوصيتنا الكويتية والخليجية في ظل الوفرة المالية، وأردف قائلاً: اعتقد ان الأسباب تعود إلى غياب وعدم وضوح الإرادة والإدارة، مؤكداً ان التشخيص سهل ولكن الصعوبة تكمن في تطبيق الحلول لافتاً إلى ان الإرادة تعني وجود توافق بين شرائح المجتمع على ما نريد أن نحقق من أهداف وان يكون محل قبول واحترام من الجميع، موضحة ان التوافق يحتاج إلى إدارة حديثة تعبر عن إرادة التوافق.

إلى 30٪.